

الأمام محمد بن زهرة

مخاضات  
في  
الزمن

مكتبة  
دار البحوث



الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

مَحَاضِرَاتُ  
فِي  
الْوَقْفِ

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفکر العربی



# الفهرست

## ٣ - مقدمة الطبعة الثانية :

### ٥ - تمهيد في تاريخ الوقف

- ٥ - معنى الوقف عند الاقدمين - الوقف عند الرومان .
- ٦ - الوقف عند المصريين القدماء ، ٧ - تاريخ الوقف الاسلامى .
- الأصول التى يعتمد عليها . ٨ - أوقاف الصحابة ، وقف عمر ٨ - الأوقاف بمصر وبلاد الشام ( لبنان وسوريا والأردن ) - رغبة أهل مصر فى الأوقاف من قديم الزمان ٩ - وقفية أملاها الشافعى بمصر .
- ١٢ - التشابه بين شروطها وشروط الأوقاف فى العصور الاخيرة
- ١٣ - طمع الولاة فى الأوقاف - اتخاذ بعض الولاة الاستبدال سبيلا لكل الأوقاف - مسابقة بعض القضاة لهم ١٦ التفكير فى انهاء الوقف كان فى عصر الظاهر بيبرس ١٧ - وقوف الشيخ محيى الدين النووى فى وجهه ١٨ - معاودة فكر الانهاء فى عهد برقوك أتاك - معارضة للشيخ سراج الدين البلقيني له - ١٩ - اتخاذ الأمراء الأوقاف ذريعة لحماية أموالهم فى عصر المماليك الوثائق التاريخية التى تثبت ذلك ٢١ - كثرة الأوقاف على المساجد فى عصر المماليك وعصر الاتراك - فرض محمد على الضرائب على الأوقاف ٢٢ - الاستيلاء على الاراضى المصرية . ٢٣ - الغاء الأوقاف كلها خيرية وأهلية . ٢٦ عودة الاراضى الى الفلاحين . ٢٧ - عودة الأوقاف ٢٨ - انشاء ديوان للأوقاف - ثم صيرورته وزارة ٢٨ - الاتجاه لاصلاح نظام الأوقاف بعد أن ظهرت عيوب فيه . ٢٩ - مناقشة مجلس النواب المصرى - عيوب الأوقاف ، ٣١ - اقتراحات الاصلاح . ٣٢ - قانون تنظيم الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أهدافه . ٣٣ - جواز انهاء الوقف أو لزومه ٣٤ - حماية بعض للورثة ٣٦ - الغاء الوقف الأهلى . ٣٨ - الاختلاف الجزئى بين قانون الالغاء فى سوريا ومثله فى مصر .



- ٣٩ — تعريفه ٤٠ — رأى الامام أبى حنيفة فى الوقف على غير  
المساجد ٤١ — حجج أبى حنيفة التى استدل بها على ابطال الأوقاف غير  
المساجد ٤٢ — حجج جمهور الفقهاء فى اثبات صحة الأوقاف ٤٣ — مناقشة  
الأدلة ٤٤ — ما تنتهى اليه المناقشة ٤٥ — أوقاف المضارة باطلة ٤٦ —  
لا دليل يعتبر قويا بالنسبة للأوقاف على الذرية .

## ٤٨ — انشاء الوقف

- ٤٨ — أركان الوقف — اختلاف الفقهاء فى اشتراط القبول ٤٩ — مذهب  
الشافعى — مذهب ابن حنبل ٥٠ — المذهب الامامى ٥٢ — مذهب الحنفية ،  
٥٣ — اشتراط القبض — الخلاف فيه — رأى الامامية ٥٤ — رأى المالكية  
٥٥ — أدلة المختلفين فى شأن القبض . ٥٧ — متى يعتبر الوقف قد صدر  
قانونا — التطور التشريعى فى ذلك — لائحة ١٨٨٠ . ٥٨ — لائحة ١٨٩٧ —  
سنة ١٩١٠ . ٦٠ — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٩ . ٦٢ — تأييد  
الوقف — اختلاف الفقهاء فى ذلك . ٦٦ — أدلة الذين قرروا أن الوقف  
لا يكون مؤبدا . ٦٧ — أدلة الذين قالوا انه يجوز مؤبدا ومؤقتا ٦٨ —  
ما اتجه اليه القانون رقم ٤٨ بشأن التأييد ، وجوازه بالنسبة لغير المسجد  
٦٩ — القانون اللبنانى اخذ هذا الحكم من القانون المصرى بالنسبة للوقف  
الأهلى فقط . ٧٠ — المفارقات بين القانونين ٧١ — تمييز حصص الخيرية من  
الأهلى فى القانون اللبنانى ٧٢ — الاختلاف فى احكام الانتهاء بين القانونين  
٧٣ — الانتهاء لتخريب الوقف أو ضالة الأنصبه — القانون المصرى والقانون  
اللبنانى . ٧٤ — الفرق بين الصيغتين فى القانونين — ما أدى اليه  
الاختلاف . ٧٥ — حكم محكمة النقض اللبنانية . ٧٧ — القربة فى الوقف —  
اختلاف الفقهاء فى مدى اشتراطها ٧٨ — رأى مالك ، ٧٨ — رأى الشافعى ،  
٧٩ — رأى احمد بن حنبل ٨٠ — رأى الحنفية ٨١ — معنى القربة عند  
الحنفية ٨٢ — وقف غير المسلم ٨٣ — ما اختاره القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤٦ ٨٤ — ما اختاره القانون اللبنانى كان متابعة للقانون المصرى  
٨٥ — اعطاء وزارة الأوقاف سلطة التغيير فى المصارف الخيرية دون تقيد  
بشرط الواقف . ٨٧ — ما نلاحظه على ذلك .



## ٨٩ — الملكية في الوقف

- ٨٩ — اختلاف الفقهاء بشأن من يكون الموقوف في ملكه ، ٩١ — أدلة كل من المختلفين ٩٢ — ما اتجهت اليه القوانين المنظمة لأحكام الوقف ٩٣ — منطق القانون المصري ٩٤ — عدم اتساقه ٩٥ — منطق القانون في الوقف الخيري ٩٦ القانون اللبناني .

## ٩٨ — محل الوقف

- ٩٨ — الحنفية يقولون ان الموقوف لا يكون الا عقارا أو تابعا للعقار أو جاء دليل على جواز وقفه ٩٩ — رأى الشافعية والمالكية والامامية . ٩٩ — رأى الحنابلة . ١٠٠ — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — القانون اللبناني . ١٠١ وقف المشاع — رأى محمد ورأى أبى يوسف — ما جاء به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . ١٠٤ — القانون اللبناني .

## ١٠٥ — ملكية الواقف والعين المراد وقفها

- ١٠٥ — وقف الواقف ما لا يملك ملكا باتا أو لا يملك مطلقا . ١٠٨ — الارصاد . ١٠٩ — أراضى الحوز . ١٠٩ — الاقطاعات ١١٠ — وقف المنافع والحقوق . ١١١ — حق الجدك — البناء — الفراس — مشد المسكة ١١٢ — بيع الهواء وقفه في مذهب مالك .

## ١١٣ — الواقف

- ١١٣ — وقف الرقيق ١١٤ — وقف المجنون والمعتوه والصبي . ١١٦ — وقف السفينة وذى الغفلة فى الفقه وفى القانون ١١٧ — أحكام القانون المدنى . ١١٨ — وقف المدين فى الفقه . ١١٩ — وقف المدين فى القانون المدنى . ١٢١ — وقف العين المرهونة ١٢٢ — وقف المريض مرض الموت فى الفقه . ١٢٦ — وقف المريض فى القانون المدنى ، ١٢٧ — انوصايا والوقف فى مرض الموت .



### ١٣٠ — شروط الواقفين

١٣٠ — لا يحترم من شروط الواقفين في المصارف ما يخالف الشرع  
 ١٣١ — أقوال الفقهاء في ذلك — أقساط الشروط ١٣٢ — رأى ابن تيمية  
 ١٣٥ — رأى ابن القيم . ١٣٦ — ما يقرره فقهاء الحنفية . ١٣٧ — الشروط  
 الباطلة وأمثلتها ، ١٣٨ — المفارقة بين مذهب المالكية والحنفية بالنسبة  
 للشروط . ١٤٠ — الشروط في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . ١٤١ — تقييد  
 المستحق في حق الانتفاع . ١٤١ — في القانون اللبناني . ١٤٢ — الشروط  
 العشرة — معناها ١٤٧ قواعد عامة لتطبيقها . ١٤٩ — قبولها للاستقاط  
 والخلاف في ذلك . ١٥٠ — لا فرق في تطبيق هذه الشروط بين صحيح  
 ومريض — الشروط العشرة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . ١٥٢ —  
 الشروط العشرة في القانون اللبناني .

### ١٥٤ — الاستبدال

١٥٤ — اختلاف الفقهاء في ذلك — منع مالك له — تشديدهم في ذلك ،  
 ١٥٦ — ما تسامحوا فيه . ١٥٧ — مذهب الشافعية قريب من المذهب  
 المالكي . ١٥٨ — مذهب احمد . ١٥٩ — مذهب الحنفية . ١٦٠ —  
 الاستبدال اذا اشترطه الواقف ١٦٢ — الاستبدال اذا لم يشترطه الواقف .  
 ١٦٣ — الاستبدال عند الضرورة . ١٦٥ — شروط الاستبدال . ١٦٦ —  
 مساوىء الاستبدال في الماضي . ١٦٧ — طريق معالجته . ١٦٨ — القاضي  
 كان هو الأساس في صلاح الاستبدال او فساده ١٦٩ — فتح باب الاستبدال  
 في الماضي قد ضاعت بسببه الأوقاف . ١٧٠ — اريد فتحه في هذا العصر .  
 ١٧٢ — ما كان يجرى عليه العمل في المحاكم بالنسبة للاستبدال . ١٧٤ —  
 تسليم الأراضي الزراعية الموقوفة للإصلاح الزراعي — القرار الجمهوري  
 رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ . ١٧٦ — انشاء لجنة بوزارة الأوقاف تتولى  
 الاستبدال وغيره القرار الجمهوري رقم ٢٧٢ — لسنة ١٩٥٩ .

### ١٧٨ — الاستحقاق في الوقف

١٧٨ — الوقف على النفس — اختلاف الفقهاء فيه — رأى أبى يوسف  
 ١٧٩ — رأى الظاهرية والمالكية ، ورأى محمد بن الحنفية ١٨١ — احكام  
 الناس عن الوقف بعد إلغاء الوقف الاصلى والاتجاه الى اعادة الوقف على  
 النفس وتنفيذ ذلك .



## ١٨٨ — الوقف على القرابة والأولاد

- ١٩١ — اختلاف الفقهاء في الوقف على القرابة والأدلة المختلفة —  
١٩٢ — أدلة الجمهور في جوازه . ١٩٤ — أدلة المانعين . ١٩٧ —  
١٩٩ — ما نراه دليلا لنظرنا . ٢٠٠ — العبرة بمقاصد الواقفين .  
٢١٢ — ما يساق دليلا لذلك . ٢٠٢ — الاعتراضات وردّها . ٢٠٤ —  
المقاصد تظهر من ثانيا عبارات الواقفين . والأمثلة على ذلك . ٢٠٦ —  
رأى ابن القيم في الشروط المشتملة على مقصد آثم . ٢٠٧ — جواز تغيير  
كل مصرف فيه آثم . ٢٠٨ — حرمان البنات من الاستحقاق وما جاء بشأنه  
في مذهب مالك

## ٢٠٩ — أصحاب الاستحقاق

- ٢٠٩ — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وحمايته لبعض الورثة ونقدنا  
له في ذلك حمايتهم فيما عدا الثلث . ٢١٣ — وقف تقدير الثلث .  
٢١٥ — وقف المسجد وعدم دخوله في تقدير الثلث اذا لم يكن مريضا مرض  
الموت . ٢١٧ — قوة الاستحقاق الواجب للورثة الذين حماهم القانون —  
الأوجه التي يتحقق بها وجوب الاستحقاق . ٢١٨ — أحوالها . ٢١٩ —  
الاختلاف بالنسبة لمطلقة الفار من الميراث . ٢٢٠ — مانمىل اليه . ٢٢٢ —  
نصيب أحد الزوجين أو الابوين يجوز ان يكون مؤقتا على أن يكون من بعدهم  
لذريته أو لبعضها . ٢٢٤ شروط الاستحقاق الواجب ٢٢٦ — التعويض  
عن الحصة الواجبة . ٢٢٧ — تمسك بعض الشراح بحرفية القانون —  
مخالفتنا له من الأمثلة التي جرى فيها الخلاف — اختلاس المستحق  
ما يساوى نصيبه . ٢٣٠ — ومنها اجازة الوصية — وتفصيل فقه هذه  
المسألة . ٢٣٤ — ومنها البيع بغبن فاحش قصد به المحاباة — وبيان الفقه  
في هذه المسألة . ٢٣٦ — حرمان الوارث القاتل من الاستحقاق في  
الوقف — الأصل الفقهي . ٢٣٧ — اعتمادهم على القياس الفقهي بالنسبة  
الوصية . ٢٣٨ — اوجه المخالفة في القياس من الوقف والوصية .  
٢٤٠ — القانون في هذا كان عادلا . ٢٤١ — القتل الذى يمنع الاستحقاق  
كان الواجب هو القتل الذى يمنع الميراث . — المحروم بسبب القتل يعد  
في حكم الميت — مآل نصيبه ٢٤٥ — للكلام في شرط الواقف اذا قال  
ان من يموت قبل استحقاقه تقوم ذريته مقامه . ٢٣٦ — حكم موانع  
الميراث الاخرى هي حكم القتل .



٢٤٧ — مسوغات الحرمان الاختيارية — أبيح للزوجة أن تحرم زوجها من وقفها أو تشتترط حرمانه إذا طلقها أو تزوج عليها . ٢٤٨ — أبيح للواقف أن يحرم بعض ورثته إذا كانت لديه أسباب قوية تراها المحكمة مسوغة لذلك . ٢٤٩ — مدى الحرمان إذا تزوج عليها . ٢٥٠ — اختلاف بعض الشراح في ذلك ٢٥١ — هل يعود الاستحقاق إذا تزوج ثم طلق — كلامنا في هذا ٢٥٢ — الحرمان لأسباب قوية ومداها ٢٥٣ — نص القانون ومذكراته التفسيرية وأمثلتها ٢٥٥ — شروط الحرمان ٢٥٦ — أحواله ٢٥٩ — زوال الحرمان لزوال سببه . ٢٦١ — نظرة فقهية في الحرمان من الاستحقاق لأسباب قوية . ٢٦٢ — من يحرم لأسباب مسوغة يعد في حكم الميت . ٢٦٤ — سقوط الاستحقاق الواجب برضا المستحق أو تركه المطالبة سنتين شمسيين ٢٦٧ — يصح أن يسقط بعض الاستحقاق — شروط الاسقاط بترك المطالبة ٢٦٨ — الرضا الصريح والرضا الضمني ٢٧٠ — التوزيع في الوقف بعد اسقاط حصة المحروم . ٢٧١ — بقاء الاستحقاق الواجب . وإعادة الوقف على النفس — القرار الجمهوري بقانون الصادر برقم ٢٩ لسنة ١٩٦٠ .

### ٢٧٣ — الاستحقاق في الوقف الاهلى

٢٧٣ — كلام الفقهاء في ذلك لأن المحاكم لا تزال تطبقه بعد إلغاء الوقف الاهلى وذلك لتمييز الأملاك ٣٧٣ — الوقف على الاولاد ٣٧٣ — الوقف بلفظ الولد المفرد ٢٧٦ — الوقف بلفظ المثنى ٢٧٧ — الوقف بلفظ الأولاد . ٢٧٨ — الوقف بلفظ البنين والبنات ٢٧٨ — الوقف على النسل والذرية والعقب ٢٨٠ — توزيع الغلة بين مستحقيها ٢٨١ — نقص القسمة . الترتيب بين الطبقات ترتيب أفراد في معنى عدة أوقاف — وصيفته ٢٨٢ — للترتيب الجملى مع قيام الفرع مقام أصله — اختلاف الفقهاء في نقص القسمة في هذه الحال . ٢٨٤ — نقص القسمة في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — ما جاء في المذكرة التفسيرية من أمثلة ٢٨٦ — مزايا عدم نقص القسمة — اتباع شروط الوقف في انتقال النصيب الى فرع من يموت . ٢٨٨ — نقض القسمة بالنسبة للأوقاف القديمة — استثناء ما نقضت فيه القسمة . ٢٨٩ — تفسير معنى كلمة نقضت باستحقاق النقض . ٢٩٠ — الفرق بين النقض واستحقاق النقض . ٢٩٠ — نقض القسمة في القانون



اللبناني . ٢٩١ — نصيب العقيم اذا كان الوقف غير مرتب الطبقات اذا كان مرتب الطبقات ولم ينص على نصيب العقيم — اذا كان مرتب الطبقات نص على نصيب العقيم . ٢٩٣ — الطبقة الجعلية . ٢٩٥ — ما تتساوى فيه الطبقة الجعلية مع الطبقة الطبيعية . ٢٩٧ — نصيب العقيم في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، ٢٩٩ — القواعد التي أتى بها القانون خاصة بنصيب العقيم ٣٠١ — أمثلة موضحة .

### ٣٠٣ — الولاية على الوقف

٣٠٣ — من تثبت له الولاية على الوقف ابتداء — رأى أبى يوسف .  
٣٠٥ — رأى محمد ٣٠٦ — العمل بمذهب أبى يوسف ، ٣٠٧ — الولاية على الوقف في مذهب مالك . ٣٠٩ — الولاية على الوقف عند الشافعية . ٣١٠ — الولاية على الوقف في مذهب أحمد . ٣١٢ — جعل الولاية للمسـتحقين وتجزئتها ، ومحاسن ذلك ومضاره .  
٣١٣ — التوكيل والتفويض في الوقف — الفرق بين التفويض والتوكيل .  
٣١٤ — احوال جواز التفويض في المذهب الحنفي . ٣١٥ — التفويض في المذهب المالكي . ٣١٦ — التفويض في المذهب الشافعي . ٣١٨ — شرط التولية . ٣١٩ — شرط الكفاية — عدالة الناظر وأقوال الأئمة فيها — رأى الحنابلة ٣٢١ — اختيارنا . ٣٢٣ — لمحة تاريخية فيما كان يجري عليه العمل في تعيين الناظر وعزلهم . ٣٢٥ — تطبيق الفقه في ذلك ٣٢٦ — تاريخ ديوان المنشأة سنة ١٩٨٥ . ٣٢٧ — تاريخ ديوان الاوقاف ٣٢٩ — تحويله الى وزارة والضجة التي قامت حوله . ٣٣٠ — سلطان القضاء الشرعي على الاوقاف، بعد الغاء السيادة التركية سنة ١٩١٥ . ٢٣١ — رقابة القضاء وقصورها بالنسبة لوزارة الاوقاف ٣٣٢ — حملة مجلس مصر النيابي عليها سنة ١٩٢٦ . ٣٣٣ — اقتراح ان تكون تحت رقابة القضاء في ذلك الابان ٣٣٤ — اجرة ناظر الوقف — مذهب الحنفية ٣٣٥ — مذهب المالكية ٣٣٧ — مذهب الشافعية ٣٣٨ — مذهب الحنابلة ٣٣٩ — ما كانت قد جرت عليه وزارة الأوقاف في تقدير الأجر وهو التقدير بال عشر، ٣٣٩ — لا اساس من الفقه لهذا التقدير ٣٤١ — محاسبة النظام وما كان عليه العمل من قبل ٣٤٣ — أقوال الفقهاء في ذلك ٣٤٥ — ما لاحظته المتأخرون من الفقهاء على طرق المحاسبة عند التقدمين ٣٤٧ — رأينا ٣٤٨ — الأساس ( ٢٥ — محاضرات في الوقف )



في الحساب الكتابة . ٣٥١ — الحساب يجب ان يجرى على نظام زمنى  
مستقر كحساب الأوصياء ٣٥٣ — ما همت به الحكومة . ٣٥٥ — صفة  
ناظر الوقف — ٣٥٦ — يده يد امانة على ماتحتها من أموال ٣٥٧ — هو وكيل  
أو وصى في المعمول به من المذهب الحنفى . ٣٥٩ — التطبيق القانونى لاعتباره  
وعقوبته على أساس خيانة الأمانة اذا خان . ٣٦٢ — حكم لمحكمة النقض  
قديم ومناقشته ٣٦٤ — ما اشتمل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ خاصا بصفة  
الناظر ٣٦٦ — الولاية على الوقف في القوانين التالية — في قانون سنة  
١٩٤٦ — تقسيم الولاية على المستحقين . ٣٦٨ — منع تولى اجنبى اذا كان  
في المستحقين من يصلح . ٣٦٩ — لا يول على الأوقاف الخيرية من غير اقارب  
الواقف . ٣٧٠ — الولاية على أوقاف غير المسلمين — التعريف بأوقاف غير  
المسلمين . ٣٧١ — الواقف على فقراء غير المسلمين لا يعد في نظر الفقه  
الاسلامى وقفا على اجهة غير اسلامية . ٣٧٣ — محاسبة النظار في قانون  
سنة ١٩٤٦ ، وشرح ما جاء به . ٣٧٥ — أحكام النظر بعد الغاء الوقف  
الأهلى . القانون رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٥٣ واحكامه ٣٧٦ — القانون رقم  
٥٤٧ — لسنة ١٩٥٣ وتعديل لاحكامه ٣٧٧ — الغاء حق التقاضى الى  
المحكمة بالقانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ .  
٣٧٩ — بيان ما اشتمل عليه الكتاب .